نطاق التمييز بين نظام الإنذار المشروط والأنظمة المشابهة له

الباحث/ بلفضل عبد الناصر

باحث لدرجة الدكتوراه- كلية الحقوق- جامعة حلوان

البريد الإلكتروني: belfedhaldjamel@gmail.com

تحت إشراف

أ.د. محمد محمد مصباح القاضي

أستاذ القانون الجنائي- كلية الحقوق- جامعة حلوان

نطاق التمييز بين نظام الإنذار المشروط والأنظمة المشابهة له

الباحث/ بلفضل عبد الناصر

ملخص:

مع ضرورة المقارنة بين جهود الدولة مع الإحصائيات الواقعية عن الإجرام ومعدلاته غير المسبوقة والتي تعبر عنها أرقام مخيفة التي تدل على عدم كفاية النصوص التشريعية أو عدم ملاءمتها للواقع المعاش. جاء نظام الإنذار المشروط ليضع نفسه بديلاً حقيقياً عن باقي الأنظمة المشابهة له التي تهدف في النهاية في منح الجناة فرصة لإثبات حسن سلوكهم.

الكلمات المفتاحية: الإجرام؛ الحماية القانونية؛ الأنظمة المشابهة.

The Scope of Distinction between the Conditional Warning System and Similar Systems

Abstract:

Given the necessity of comparing the state's efforts with the actual crime statistics and their unprecedented rates— which are reflected in alarming figures indicating the insufficiency or inadequacy of legislative provisions to address the lived reality—the Conditional Warning System emerges as a genuine alternative to other similar systems that ultimately aim to offer offenders an opportunity to demonstrate good behavior.

Keywords: Crime; Legal Protection; Similar Systems.

المقدمة

حيث تعاقبت التشريعات المقارنة على الأخذ به، كوسيلة لإصلاح وتأهيل المجرمين المتهمين وإعادة إدماجهم، وقد حذا المشرع الإنكليزي والكويتي والبحريني والكندي حذوهم، وأخذوا بعقوبة الإنذار المشروط بديلاً عن الحبس قصير المدة. وواصلت الكثير من التشريعات قدماً لحد تخطي أسوار المؤسسات العقابية وفتح باب الإصلاح على المجتمع الحر ذاته لكسر طوق العزلة الشديدة، التي فرضت على المؤسسات العقابية، وأفرزت سلبيات كثيرة جعلت الكثير من المفكرين، يبحثون عن بدائل المؤسسات العقابية، ليتوج البحث في أكثر من دولة بإجراء حديث لتنفيذ العقوبة خارج أسوار المؤسسات العقابية ممثلاً في إجراء أو نظام السوار الإلكتروني.

لا تكمن أزمة العدالة الجنائية في تضخم عدد القضايا المعروضة عليها فحسب بل تمتد إلى بطء وتيرة الإجراءات في تلك القضايا مما قلل من فاعلية الجهاز القضائي برمته الأمر الذي حدا بأغلب التشريعات المقارنة إلى تبني إجراءات جزائية جديدة من شأنها التقليل من عدد القضايا المعروضة على القضاء.

المبحث الأول

التفرقة بين نظام الإنذار المشروط ونظام التوقيف للنظر

لا يختلف إثنان في القول بأن حق الدولة في عقاب المجرمين ينشأ بمجرد اقترافهم للجريمة ويكون أول انتهاك في سبيل ذلك معهم بواسطة جهاز الضبطية القضائية^(١)، والمتأمل، يدرك حجم الصلاحيات التي وُضعت في يد هذا الجهاز وخطورتها على الحقوق والحريات ومن أجل ذلك منح المشرع لوكيل الجمهورية سلطة إدارة الضبطية القضائية، وللنائب العام سلطة الإشراف عليها، ولغرفة الاتهام سلطة المراقبة، ورتب المسؤولية على كل تجاوز صادر من عناصر الضبطية القضائية لصلاحياتهم ومساسهم بالحقوق والحريات، وكذلك عمد إلى توقيع جزاءات إجرائية متمثلة في إبطال المحاضر والأعمال غير المشروعة الصادرة منهم والتي فيها تجاوز لصلاحيات الممنوحة لهم، وإذا كانت جملة الصلاحيات المعترف بها لضبطية القضائية يُملئها توفير عنصر الفعالية في مكافحة الجريمة، فإنه في مقابل ذلك أقر المشرع قيوداً لتدخلها، وتمثل هذه القيود في جوهرها ضمانات لحماية الحقوق والحريات الموسومة بحماية دستورية^(٢).

ويبقى إجراء الوقف للنظر من بين أخطر الإجراءات على الحريات التي تأتيه الضبطية القضائية قبل المحاكمة لأنه إجراء سالب للحرية، وعلي أثراً طرح وجه العلاقة تشابهاً أو اختلافاً بينه وبين نظام الإنذار المشروط في مايلي:

(١) - فتحي سرور أحمد، أصول السياسة الجنائية، دار النهضة العربية، مصر، سنة ١٩٧٢، ص ١٢٦.
فخر الدين خالد عيد، العلاقات العامة والشرطة في مكافحة الجريمة، دار الشعب القاهرة، مصر، سنة ٢٠١١، ص ص ١٢٢-١٥٤.

(٢) - أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، دار الشروق، الطبعة الرابعة، سنة ٢٠٠٦، ص ٧٨.

المطلب الأول

الإحاطة بنظام التوقيف للنظر

سنتطرق في هذا الفرع إلى تعريف التوقيف للنظر والشرعية الإجرائية له ثم إجراءاته وشروط تنفيذه وفي الأخير نتطرق إلى القيود التي اقراها المشرع لحماية لحقوق وحرّيات الأشخاص الموقفين للنظر.

أولاً: تعريف التوقيف للنظر

عرف هذا النظام تسميات متعددة في التشريعات المقارنة، ففي التشريع الفرنسي عرف بـ«La garde à vue»، و«الوضع تحت الحراسة» في التشريع المغربي، و«التحقّظ» في التشريع المصري، وفي التشريع الجزائري التوقيف للنظر «La grade a vue» وكان يطلق عليه قبل التعديل ٠٨-٠١ لقانون الإجراءات الجزائية المؤرخ في ٢٦ جوان ٢٠٠١ الحجز تحت النظر^(٣).

لم تعطي اغلب التشريعات تعريف للتوقيف و كالعادة تصدي الفقه لذلك فقد عرّف بأنّه: "تلك الاحتياطات اللاّزمة لتقييد حرّية المقبوض عليه ووضع تحت تصرّف البوليس، أو الدرك فترة زمنيّة مؤقتة تستهدف منعه من الفرار وتمكين الجهات المختصة من اتخاذ الإجراءات اللاّزمة ضده"^(٤).

ويعرفه الأستاذ أوهابية بأنه: "إجراء بوليسي يتمّ بواسطة ضباط الشرطة القضائيّة، تتقيّد به حرّية الفرد المراد توقيفه أو التحقّظ عليه لمدّة زمنيّة معيّنة، فيوضع في إحدى مراكز الشرطة أو الدرك"^(٥)، ويعرف الأستاذ عبد العزيز سعد إجراء التوقيف للنظر مسمياً إياه بالاحتجاز كما يلي: الاحتجاز عبارة عن حجز شخص ما تحت المراقبة ووضع تحت تصرف الضبطية القضائية لمدة ٤٨ ساعة على الأكثر بقصد منعه من

(٣) - لعل السبب في تعديل المصطلح من الحجز للنظر الى الوقف للنظر مرده عدم مناسبة كلمة الحجز التي تستعمل في معرض الحديث عن السلع وليس الأشخاص الطبيعيّة ويعتبر الوقف أنسب مصطلح في هذا المقام.

(٤) - محدة محمد، ضمانات المشتبه فيه أثناء التحرّيات الأولى، ج ١، ط ١، لجزائر، دار الهدى، ١٩٩٢م، ص ١٤

(٥) - عبد الله أوهابية، ضمانات الحرّية الشخصية أثناء البحث التمهيدي، ط ١، الجزائر، الديوان الوطني للأشغال التربويّة، ٢٠٠٤م، ص ١٦٤.

الفرار، أو طمس معالم الجريمة أو غيرها ريثما تتم عملية التحقيق وجمع الأدلة تمهيدا لتقديمه عند اللزوم إلى سلطات التحقيق ومنه فالتوقيف للنظر إجراء قانوني يقوم به ضابط الشرطة القضائية لضرورة التحريات الأولية، أو في الأحوال التي حددها القانون بموجبه يوضع المشتبه فيه تحت تصرف مصالح الشرطة القضائية في مكان معين وطبقا لشكليات ولمدة زمنية يحددها القانون^(٦).

ثانيا الشرعية الإجرائية للتوقيف للنظر

لقد خوّل قانون الإجراءات الجزائية لضابط الشرطة القضائية حق توقيف أي شخص للنظر، وذلك في حالات واردة في القانون على سبيل الحصر نوردها كالتالي:

١- حالة الجنايات أو الجنح المتلبس بها:

من خلال نص المادة ٥١ من قانون الإجراءات الجزائية المعدلة بموجب القانون ٠٨-٠١ المؤرخ في: ٢٦ جويلية ٢٠٠١^(٧) «إذا رأى ضابط الشرطة القضائية لمقتضيات التحقيق أن يوقف للنظر شخصا أو أكثر ممن أشير إليهم في المادة ٥٠ فعليه أن يطلع فورا وكيل الجمهورية و يقدم له تقريرا عن دواعي التوقيف للنظر، على ألا يتجاوز هذا التوقيف ثمانية وأربعين (٤٨) ساعة غير أن الأشخاص الذين لا توجد أية دلائل تجعل ارتكابهم أو محاولة ارتكابهم للجريمة مرجحا، لا يجوز توقيفهم سوى المدة اللازمة لأخذ أقوالهم، وإذا قامت ضد شخص دلائل قوية و متماسكة من شأنها التدليل على اتهامه، يتعين على ضابط الشرطة القضائية أن يقتاده إلى وكيل الجمهورية

(٦) - عبد العزيز سعد، مذكرات في قانون الإجراءات الجزائية، المؤسسة الوطنية للكتاب، طبعة ١٩٩١، ص ٤٢.

(٧) - عدلت المادة ٥١ أكثر من مرة آخرها التعديل بالقانون ٠٨-٠١ المؤرخ في ٢٦ يوليو ٢٠٠١، كانت هذه المادة قبل تعديل سنة ١٩٨٢ لا تنص على وجوب إبلاغ وكيل الجمهورية ببدء التوقيف تحت النظر، وهو شرط مستحدث بالقانون ٠٣-٨٢ المؤرخ في ١٣ فبراير ١٩٨٢، هذا بالإضافة إلى الفقرة المضافة بالقانون ٠٨-٠١ وتحمل رقم ٠٣ التي تنص «غير أن الأشخاص الذين لا توجد أية دلائل تجعل ارتكابهم، أو محاولة ارتكابهم للجريمة مرجحا، لا يجوز توقيفهم سوى المدة اللازمة لأخذ أقوالهم.

- أحمد غاي، التوقيف للنظر، سلسلة الشرطة القضائية، الطبعة الأولى، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ص: ١١٢.

دون أن يوقفه للنظر أكثر من ثمانية وأربعين ساعة...» من خلال هذا النص يتضح أنه في حالة ارتكاب جناية، أو جنحة متلبس بها فإن ضابط الشرطة القضائية يمكنه عند تنقله لإجراء المعاينة، أو في حالة وجوده في مكان الجريمة أن يوقف للنظر كل شخص ومنعه من الابتعاد، ريثما ينتهي من التحريات^(٨).

٢ - حالة التحقيق الابتدائي (التحريات الأولية).

أعطى المشرع لضابط الشرطة القضائية حق التوقيف لنظر في حالة التحريات العادية أو الأولية، أي تنفيذ إجراءات التحري في غير حالة التلبس، وذلك بموجب المادة ٦٥ من قانون الإجراءات الجزائية التي تنص على أنه: "إذا دعت مقتضيات التحقيق الابتدائي، ضابط الشرطة القضائية إلى أن يوقف للنظر شخصا مدة تزيد عن ٤٨ ساعة، فإنه يتعين عليه أن يقدم ذلك الشخص قبل انقضاء هذا الأجل إلى وكيل الجمهورية..."^(٩).

ومفاد ذلك أن ضابط الشرطة القضائية يمكنه عند قيامه بالتحريات الأولية أن يتخذ إجراء التوقيف للنظر ضد أي شخص شرط أن يكون ذلك ضروريا ومفيدا لمجرى تحرياته الأولية وتقدير ذلك يعود له تحت الرقابة القضائية.

ثالثا: إجراءات وشروط تنفيذ التوقيف للنظر.

إن تحديد وشرح الإجراءات التي ينبغي على ضابط الشرطة القضائية أن يراعيها بالنسبة للتوقيف للنظر وتقيدته بها الغرض منها الوقاية من أي شكل من أشكال التعسف، أو الإخلال بحقوق وحرريات المشتبه فيهم، ومن شأنها أن تجعل عمله مندرجا في إطار الشرعية الإجرائية^(١٠) وذلك ضمانا لفعالية التحريات وجعل الإجراءات المنفذة خلال هذه

(٨) - د. أسامة عبد الله قايد، حقوق وضمانات المشتبه فيه في مرحلة الاستدلال، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة ٢، ١٩٩٤، ص: ٥٥.

(٩) - هذه المادة معدلة بالقانون ٠١-٠٨ المؤرخ في ٢٦ يوليو ٢٠٠١.

(١٠) - قدري عبد الفتاح الشهاوي، الموسوعة الشرطية القانونية، دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة طبعا للاتجاه الحديث والمعاصر في التشريع المصري، العربي الأجنبي، الناشر علم الكتاب مصر، ١٩٩٧، ص: ١٣٥-١٥٥.

- أحمد غازي، ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية، د ط، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، سنة ٢٠٠٥، ص: ٦٨.

المرحلة بمنأى عن البطلان، و نحاول تلخيص أهم هذه الشروط و الإجراءات في النقاط التالية:

■ مدة التوقيف للنظر:

لقد حدد المشرع الجزائري المدة المقررة للتوقيف للنظر بدقة ولم يترك فيها مجالاً للسلطة التقديرية لضابط الشرطة القضائية، وإضفاء صفة عدم المشروعية على كل توقيف تتجاوز مدته المدة المقررة قانوناً، فيجرمه باعتباره حسباً تعسفياً، وقد حددها القانون في المادة ٤٨ من الدستور بثمانية وأربعين (٤٨) ساعة^(١)، ونصت عليها كل من المواد: ١٤١، ٦٥، ٥١ من قانون الإجراءات الجزائية، وعند انتهاء هذه المدة عليه فوراً إما إطلاق صراح الموقوف وإما أن يقتاد إلى وكيل الجمهورية أو قاضي التحقيق بحسب الحالة.

■ تمديد مدة التوقيف للنظر:

إن تمديد الوقف للنظر يحضره المشرع و لا يجيزه إلا استثناء طبقاً لنص الفقرة ٢ من المادة (٥١ ق ١٥-٠٢ ق إ) من قانون الإجراءات الجزائية وجاء ذلك تساوقاً مع دستور ١٩٩٦ في مادته ٤٨ و التي جاء فيها ".....ولا يمكن تمديد مدة التوقيف للنظر، إلا استثناءً، ووفقاً للشروط المحددة بالقانون...." فما هي هذه الحالات الاستثنائية، وما هي الشروط المحددة لها؟

يمكن تمديد آجال التوقيف للنظر بإذن مكتوب من وكيل الجمهورية المختص في

الحالات التالية:

✓ مرة واحدة (١) عندما يتعلق الأمر بجرائم الاعتداء على أنظمة المعالجة الآلية للمعطيات.

✓ مرتين (٢) إذا تعلق الأمر بالاعتداء على أمن الدولة.

- أحمد فتحى سرور، الشرعية الدستورية وحقوق الإنسان فى الإجراءات الجنائية، طبعة معدلة، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص: ١١٥.

^(١) - تضمن دستور ١٩٩٦ في مادته ٤٨ القيود الواردة على سلطة التوقيف للنظر فتنص المادة: "يخضع التوقيف للنظر في مجال التحريات الجزائية للرقابة القضائية و لا يمكن أن يتجاوز مدة ثمان و أربعين (٤٨) ساعة. ملك الشخص الذي يوقف للنظر حق الاتصال فوراً بأسرته. ولا يمكن تمديد مدة التوقيف للنظر، إلا استثناءً، ووفقاً للشروط المحددة بالقانون....."

✓ ثلاث (٣) مرات إذا تعلق الأمر بجرائم المتاجرة بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية وجرائم تبييض الأموال والجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف.

✓ خمس (٥) مرات إذا تعلق الأمر بجرائم موصوفة بأفعال الإرهابية أو تخريبية.

إن انتهاك الأحكام المتعلقة بأجال التوقيف للنظر، كما هو مبين في الفقرات السابقة، يعرض ضابط الشرطة القضائية للعقوبات التي يتعرض لها من حبس شخص تعسفياً.

رابعاً: قيود التوقيف للنظر

صونا للحقوق والحريات، ومنعاً لاستعمال الصلاحيات التي منحها المشرع لضبطية القضائية حين ممارسة حقها في الوقف في نظر أوجد القانون مجموعة من الضمانات بالإضافة للشرعية الإجرائية التي تعتبر ضماناً جوهرياً، وتتمثل هذه الضمانات في القيود التي نظمها المشرع الجزائري والتي ترد على إجراء التوقيف للنظر نوجزها في النقاط التالية:

أولاً:- إطلاع النيابة: على ضابط الشرطة القضائية إطلاع وكيل الجمهورية فوراً بكل توقيف للنظر و يقدم له تقريراً يبين فيه دواعي التوقيف للنظر^(١٢) طبقاً لنص المادة ٥١ قانون إجراءات جزائية "...فعليه أن يطلع وكيل الجمهورية و يقدم له دواعي التوقيف للنظر".

ثانياً- تحرير محضر لكل توقيف للنظر: يجب على ضابط الشرطة القضائية تحرير محضر توقيف للنظر يحدد فيه أسباب التوقيف ومدته يوم وساعة بدايته ويوم

(١٢)- ويستوفنا الأمر هنا بالقول أن هذا الإجراء يعتبر خطيراً جداً لازال المشرع الجزائري لم ينتبه له رغم كل هذه التعديلات المتتالية لأن الإبقاء على صلاحية ضابط الشرطة القضائية لوحده في تقرير الوقف للنظر يعتبر تجاوزاً كبيراً للشرعية الإجرائية التي تجعل إدارة الشرطة القضائية في يد وكيل الجمهورية، بمعنى أن من يقرر الوقف للنظر في بداية الأمر هو الضابط وليس وكيل الجمهورية في حين ينحصر دور هذا الأخير في العلم والاطلاع على الإجراء لا غير بل أنه لا يستطيع منع الوقف إذا قرره ضابط الشرطة القضائية.

- دربين بوعلام، جريمة التلبس في التشريع الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة تيزي وزو، ٢٠٠٣، ص ٤٥.

- عبد الله أوهابية، شرح قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، دار هومة، ط١، ٢٠٠٩، ص ٧٧.

وساعة إطلاق أو أخلاء سبيل الموقوف للنظر، أو تقديمه للجهة القضائية المختصة وكيل الجمهورية، أو قاضي التحقيق لأنهما الجهتان المختصتان بتقديم الموقوف للنظر إليهما ويحدد فيه فترات سماع أقوال الموقوف للنظر، وفترات الراحة التي تخللت فترة توقيفه^(١٣)، ويضمن للموقوف للنظر الحقوق المقررة له طبقاً للمادتين ٥١ مكرر ١، و ٥٢ من القانون المذكور أعلاه ويحتوي المحضر على الحقوق التالية:

أ- بأن الضابط أخطر الموقوف للنظر بحقوقه المقررة قانوناً ويشير إلى ذلك في المحضر.

ب- أن الضابط وضع تحت تصرف الموقوف للنظر كل وسيلة تمكنه من الاتصال بأسرته فوراً وزيارتها له، وحقه في الفحص الطبي إذا رغب هو شخصياً في ذلك أو يطلب من أحد أفراد عائلته أو محاميه ويكون الفحص من طرف الطبيب الذي يختاره الموقوف، أو بناء على تسخير من ضابط الشرطة القضائية أو وكيل الجمهورية، مع وجوب أن يوقع الموقوف للنظر على هامش محضر توقيفه وفي حالة الرفض يؤشر الضابط على المحضر امتناعه عن التوقيع^(١٤).

ت- إمساك دفتر خاص في كل مركز: يجب أن يؤسس في كل مركز للشرطة، أو الدرك الوطني سجل خاص ترقم صفحاته وتختتم ويوقع عليه وكيل الجمهورية دورياً، ويلتزم ضباط الشرطة القضائية بتقديم هذا السجل للسلطة المختصة بالرقابة على عمله من نيابة وقاضي التحقيق، غرفة الاتهام ورؤسائه المباشرين.

(١٣) - د. أوهايبية عبد الله، ضمانات الحرية الشخصية أثناء مرحلة البحث التمهيدي- الاستدلال طبعة ١، الجزائر، الديوان الوطني للأشغال التربوية، ٢٠٠٤، ص: ٤٧.

- د. أسامة عبد هلال قايد، حقوق وضمانات المشتبه فيه في مرحلة الاستدلال، المرجع السابق، ص: ١٢٦.

(١٤) - حورية مبروك، ضمانات الحرية الفردية أثناء التوقيف للنظر (دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه في القانون، كلية الحقوق جامعة الجزائر، ٢٠١١-٢٠١٢، ص: ١٤٥.

- طباش عز الدين، التوقيف للنظر في التشريع الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار عنابة، كلية الحقوق، قسم القانون الجنائي ٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص: ١٢١-١٦٣.

- لطيش دليلة، الحماية القانونية للفرد الموقوف للنظر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون الجنائي، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص: ١٧٥.

المطلب الثاني

أوجه التشابه والاختلاف بين نظام الإنذار المشروط والتوقيف للنظر

من خلال هذا الفرع الثاني من المطلب نحاول التطرق الى العلاقة بين نظام الإنذار المشروط والتوقيف للنظر تشابها واختلافا في ما يلي:

أولاً: أوجه التشابه بين النظامين

يتشابه الإنذار المشروط مع التوقيف للنظر في كون أن كليهما يطبق أثناء مرحلة الاشتباه اي ما يصطلح عليها مرحلة البحث والتحري وجمع الاستدلالات^(١٥) ذلك أن الإنذار المشروط يطبق على المشتبه فيه قبل المحاكمة وبعد ارتكابه للجريمة كما سبق شرحه وكذلك التوقيف للنظر.

أ- يطبق في الفترة التي تقع بين ارتكاب الجريمة وقبل المحاكمة.

ب- نظام التوقيف للنظر تشرف عليه النيابة العامة وكذلك نظام الإنذار المشروط يخضع لصلاحيات المدعي العام.

ج- كلا النظامين يشرف على تنفيذها الشرطة القضائية بناء على تعليمات جهاز النيابة العامة^(١٦).

د- كلا النظامين يتم توقيف المشتبه فيه من أجل سماعه وعرض شروط التحذير ومعرفة طبيعة الأفعال المرتكبة.

و- يحق للمشتبه في كلا النظامين أن يتصل بمحاميه أو مستشاره القانوني أو الجهات الديبلوماسية إذا كان المشتبه فيه أجنبياً.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين النظامين

أ- نظام التوقيف للنظر نظام سالب لحرية المشتبه فيه الموقوف للنظر بين نظام الإنذار المشروط لا يتم توقيف المشتبه فيه بل تحذيره وإنذاره^(١٧).

^(١٥) - أحمد غاي، التوقيف للنظر، سلسلة الشرطة القضائية، المرجع السابق، ص: ١١٢.

^(١٦) - أسامة عبد هلا قايد، حقوق وضمانات المشتبه فيه في مرحلة الاستدلال، المرجع السابق، ص: ١٢٦.

^(١٧) - حورية مبروك، ضمانات الحرية الفردية أثناء التوقيف للنظر (دراسة مقارنة)، المرجع السابق، ص: ١٦٥.

- طباش عز الدين، التوقيف للنظر في التشريع الجزائري المرجع السابق، ص: ١٤٤.

- ب- نظام الإنذار المشروط يقوم على وجوب اعتراف المشتبه فيه بالجريمة المنسوبة اليه تحضيرا لتبلغه للشروط المتخذة ضده، بينما نظام التوقيف للنظر عادة ما لا يعترف المشتبه فيه بما نسب اليه من وقائع.
- ج- نظام الإنذار المشروط قد ينهي إجراءات المتابعة والملاحقة ولا تتم المحاكمة إذا ما التزم المنذر بشروط الإنذار بينما في نظام التوقيف للنظر فإن مرحلة المحاكمة ضرورية وإجبارية.
- د- نظام التوقيف للنظر نظام يطبق على الجرائم الموصوفة بأنها جنح أو جنائيات ولا يطبق على المخالفات عكس نظام الإنذار المشروط الذي يطبق على الجرائم الأقل خطورة وعادة ما تكون مخالفات.
- هـ- نظام الإنذار المشروط يولي أهمية كبيرة للضحية كمن إصلاح ما تسبب فيه الجاني من ضرر بينما في نظام التوقيف للنظر فإن الضحية ليس له أي دور ولو تنازل عن متابعة المشتكى منه^(١٨).
- و- كلا النظامين يمكن أن يسمح للدفاع بالاتصال بالمشتبه فيه من أجل تبصيره بحقوقه وما يعنيه كل نظام.

المبحث الثاني

التفرقة بين نظام الإنذار المشروط ونظام الاختبار القضائي

من بين الأنظمة التي تبدو شبيهة بنظام التحذير المشروط هو نظام الاختبار القضائي، ذلك أنه يمنح للجاني فرصة للاندماج والعودة الى المجتمع متى امتثل للشروط التي يتم إدراجها في مقرر الاختبار القضائي الذي يخضع له ورغم التشابه والتقارب بين النظامين الا أن هناك فوارق عديدة بين النظامين أثرتا التطرق اليها من خلال هذا المطلب ووفقا لما يلي من فروع.

(١٨) أسامة أحمد محمد النعيمي: دور المجني عليه في الدعوى الجزائية- دراسة مقارنة، - س ٢٠١٣م،

دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ص: ١٦٦.

- داليا قدرى أحمد عبد العزيز: دور المجني عليه في الظاهرة الإجرامية وحقوقه في التشريع الجنائي

المقارن- دراسة في علم المجني عليه، - س ٢٠١٣م، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،

ص ص: ١٣٢-١٤٢.

المطلب الأول

مفهوم نظام الاختبار وشروطه.

يعتبر نظام الاختبار من أهم أساليب المعاملة العقابية خارج المؤسسات العقابية، ويهدف أساساً إلى تأهيل المحكوم عليه وإصلاحه وذلك عن طريق وضعه تحت الإشراف والمراقبة للتأكد من احترامه للالتزامات المفروضة عليه والتي تقيد من حريته، بالإضافة إلى إجراءات المساعدة المادية والمعنوية التي تساهم في تحقيق هذا الهدف وقد نشأ هذا النظام لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية بمدينة بوسطن عام ١٨٤٨ حين طالب جون أغسطس john augustus المحكمة بعدم النطق بالعقوبة على بعض المتهمين الشبان استناداً إلى ضمانات حسن سلوكهم وتعهده بالإشراف عليهم وقد نجح في مهمته مما مهد لصدور قانون يتضمن أسس هذا النظام عام ١٨٧٨ انتشر بعد ذلك إلى الولايات المختلفة وأقره القانون الاتحادي.

وطبقت إنجلترا هذا النظام كما أخذت به دول أخرى وإن كانت قد أدمجته في نظام وقف التنفيذ، ومن هذه الدول: ألمانيا، فرنسا، هولندا، بولندا^(١٩)، وطبق نظام الاختبار القضائي خلال مراحل الدعوى الجنائية المختلفة فقد طبقت بلجيكا قبل إحالة الدعوى إلى القضاء كما طبقت السويد بعد الإحالة وقبل الإدانة وطبقت إنجلترا بعد الإدانة وقبل تقرير

(١٩) - محمود تجيب حسني، المرجع السابق، ص ٦٠٤ وما بعدها.

- ويشار إلى أنه صدر أول تطبيق عملي للاختبار القضائي في ولاية ماسوشوستت الأمريكية وساعد على انتشاره المبادئ الديمقراطية التي جاءت بها الثورة الأمريكية والتي نبتت في بوسطن بالإضافة إلى الحملات الأخلاقية الثلاث وهي حركة تحرير العبيد وحملة المطالبة بحقوق المرأة، والحملة الأولى لمنع المسكرات، والرائد الأمريكي أغسطس هو أول من تبين فكرة ونظام الاختبار القضائي وهو من مواليد (ويبرن) في ولاية ماسا شتوستس وساهم كثيراً في تطوير هذا النظام وكان منخرطاً في جمعية واشنطن لمنع المسكرات لسنة ١٨٤١، ثم انتشر هذا النظام في الوم.أ بمساعدة الكونغرس الذي أصدر أول قانون الاختبار القضائي سنة ١٨٢٥ وفي إنجلترا كانت جمعية هوراد في طليعة المطالبين بنظام الاختبار وتوجت بقانون جديد يقضي بالإفراج على أساس الاختبار سنة ١٨٨٦ ثم القانون الجنائي الجديد الذي تبناه بصفة رسمية سنة ١٩٤٨.

- علي عبد القادر الفهوجي، فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص ٢٩٢، ٢٩١.

العقوبة وأخذت به فرنسا بعد النطق بالعقوبة دون أن يصاحبه وقف التنفيذ، وقد جاء موافقا للتعريف السابق وافترض العناصر الآتية:

الإدانة عن الجريمة، الاختبار، إيقاف العقوبة، تجنب الحبس، فرض قيود على حرية المجرم، مراقبته وعلاجه^(٢٠)، ويمكن أن نقدم تعريفا للاختبار القضائي باعتباره نظام من أنظمة السياسة الجنائية الحديثة بأنه نظام يحقق الدفاع عن المجتمع عن طريق حماية نوع من المجرمين المنتقنين، بتجنبيه دخول السجن وتقديم المساعدة الايجابية له تحت التوجيه والإشراف والرقابة، ويفترض هذا النظام عدم تطبيقه إلا على نوع من المجرمين لديهم أهم عناصر الإصلاح والتقويم عن طريق مجرد الإرشاد والتوجيه.

أما عن شروط الاختبار فيتطلب توافر شرطين: الأول يتعلق بالمحكوم عليه، والثاني يتوقف على مدة العقوبة المحكوم بها عليه.

فيشترط أن يكون المحكوم عليه جديرا بالمعاملة العقابية في الوسط الحر وان يكفل له هذا الوسط على نحو أفضل سرعة تأهيله واندماجه في المجتمع، ويقضي توافر هذا الشرط أن يسبق الحكم فحص اجتماعي وطبي للمتهم يحدد العوامل المحتملة التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة، ومدى ملائمة الاختبار في إزالتها ومدى قدرة المتهم على تقبل الإجراءات التي يفرضها هذا النظام ويشترط أن تكون العقوبة هي الحبس قصير المدة، فإذا كانت العقوبة أشد من ذلك فهذا يدل على خطورة معاملة المحكوم عليه عقابيا في الوسط الحر ولا يجوز بالتالي الحكم بوضعه تحت الاختبار^(٢١).

والملاحظ أن أغلب القوانين اتجهت إلى استثناء الجرائم الجسيمة من نطاق الاختبار القضائي إلا أن الحكمة منه لا يجوز بمقتضاها الالتجاء إلى التحكم في الجرائم التي يجوز فيها الخطورة الإجرامية للجاني لا يتوقف تحديدها على مجرد إمارة قانونية مصدرها نص القانون وإنما يجب تقدير هذه الخطورة على ضوء العوامل الداخلية

(٢٠) - وقد ذهب هذا الشأن مارك أنسل إلى تأييد العناصر السابقة باستثناء العنصر الأول المتعلق

بتعريف الاختبار القضائي على أساس انه وسيلة لمعاملة المجرمين الذين تقررت إدانتهم.

-marc ancet: la défense sociale nouvelle, op, cit, p 131.

(٢١) - عصام السيد محمد الشابي، العقوبة السالبة للحرية بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص ١٦٦.

- عم سالم، ملامح جديدة لنظام وقف التنفيذ، المرجع السابق، ص ٢٥٨.

والخارجية التي شاركت في تحديد قدر خطورته^(٢٢)، ولكن يجب أن نراعي عدم الإسراف في الاهتمام بالردع الخاص الذي يحققه الاختبار القضائي وذلك طبعاً على حساب الردع العام لأن المصلحة العامة تقتضي في المثير من الأحوال معاقبة مرتكبي الجرائم الجسيمة لتحقيق الردع العام وفي هذه الحالة يكون من خير الدفاع عن المجتمع ترجيح كفة الرد العام وتعطيل الاختبار القضائي وعلى هذا النحو سارت أغلبية التشريعات. ولكن مراعاة الردع العام واحترام الرأي العام هو المبرر لعدم توقيع الاختبار القضائي، إلا أنه في حالة ضعف الردع العام، فيمكن اللجوء إلى نظام الاختبار لمعالجة ذلك الضعف، وعدالة هذا النظام تستوجب تطبيقه، ولا يعني استثنائه من بعض الجرائم إذ ما اقتنع الرأي العام بذلك وهذا يجب في آخر المطاف أن يكون خاضعاً للسلطة التقديرية^(٢٣) للقاضي الذي يراعي فيها مقتضيات النظام العام والأمن العام واحترام القانون إلا أن السديد في الأمر في رأينا هو حصر الجرائم التي لا يجوز فيها الحكم بالاختبار القضائي احتراماً لشعور الرأي العام حتى يتحقق الردع العام دون ترك ذلك الأمر لسلطة القاضي التقديرية^(٢٤) لأنه قد لا يوقف في تحديد الجرائم التي يحرص الرأي العام على المعاقبة عليها وفي المقابل فإن نظام الإنذار المشروط يمكن أن يصدر ضد المجرمين المحكوم عليهم بنظام الاختبار بنجاح سابقاً بخصوص جرائم أخرى ولا يشكل ذلك أي تناقض بين النظامين وذلك بالنظر لكون ان هدفهما واحد.

(٢٢) - رمزي رياض عوض، التفاوت في تقدير العقوبة، المرجع السابق، ص ٣٨ إلى ٤١.

(٢٣) - محمد علي الكيك، السلطة التقدير للقاضي الجنائي، المرجع السابق، ص ١٠٥.

Iuberg (olof): les problèmes fondamentaux de la criminologie 1^{er} Edition 1959, page 61 et 65.

- مأمون سلامة، حدود سلطة القاضي الجنائي في تطبيق القانون، دار النهضة العربية، طبعة ١٩٧٥، ص ٨٤.

(٢٤) - محمد نيازي حتاتة، السياسة الجنائية المعاصرة بين الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، سنة ١٩٨٣، ص: ٨٧.

محمود جلال، أصول التجريم والعقاب في السياسة الجنائية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، سنة ٢٠٠٥، ص: ١١٤.

وما يمكن قوله مجملا هو ضرورة فهم نظام الاختبار القضائي وتهيئة المستفيد منه نفسيا حتى يحرز الثقة في نفسه وينجح في التجربة، إضافة إلى ذلك حرص المشرف في تنفيذ البرنامج والشروط المطلوبة منه على أحسن وجه.

المطلب الثاني

وجه العلاقة بين الإنذار المشروط والاختبار القضائي

إذا كان الاختبار القضائي أسلوب معاملة عقابية يتعين أن يتجه إلى تأهيل المحكوم عليه وإصلاحه وذلك بتوجيه سلوكه وأسلوب حياته الوجهة التي تحقق هذا الهدف فإن الإنذار المشروط كذلك يعتبر أسلوب فريد في المعاملة البشرية حينما يمنح للمجرمين فرصا أخرى في استئناف الحياة من جديد داخل المجتمع بعد أن ارتكبوا جرائم وضاعت بهم السيل وتملكهم اليأس، ويعتبر ذلك اختبارا لهم في إثبات جدراتهم بتنازل المجتمع عن حقه في عقابهم مقابل أن طبقوا الشروط التي تضمنها مقرر الإنذار المشروط تفادا لملاحقتهم من جديد^(٢٥).

ب- إذا كان أسلوب الاختبار القضائي يسعى إلى تقديم المساعدة المعنوية والمادية للمحكوم عليه ويفرض عليه التزامات لإنجاح فترة تجريبية، فإن الإنذار المشروط يتقرر كحق للمستفيد منه إذا أثبت بجدارة حسن سلوكه واستعداده للاندماج وبداية حياة جديدة في المجتمع دون الإخلال بالشروط التي تضمنها قرار الإنذار المبلغ له^(٢٦).

ج- إن الإنذار المشروط يقترب كثيرا من الاختبار القضائي في كونه يجنب المحكوم عليه مساوئ العقوبات السالبة للحرية قصيرة المدة فيحول بين الخاضع لها وبين التأثير الضار لهذه العقوبات كما يخفف من تكديس السجون بالنزلاء وهو فوق هذا أسلوب معاملة إنساني يحدد الثقة لدى المجرمين ومنح لهم الفرصة للتصالح مع الذات والمجتمع^(٢٧).

^(٢٥) - سليمان عبد المنعم، النظرية العامة لقانون العقوبات، المرجع السابق، ص ٨١٤.

- سامح السيد جاد، العفو عن العقوبة في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، المرجع السابق، ص ٧٦.
⁽²⁶⁾ - gaudou precis de droit criminel, op, cit, page 610.

- montieil(j) la Grace en droit français moderne, these, paris, 1959, page 220.
- Donedieu de vabres(h) traite de droit criminel et de legislu penale comparee, edition recueil, paris, 1943, page 552.

^(٢٧) - عمر الفاروق، الحسن، العفو عن العقوبة ومدى جوازه، المرجع السابق، ص ٢٠...٢٤.

غير أن نظام الإنذار المشروط ليس عقوبة كنظام الاختبار القضائي بل له طبيعة خاصة كونه من الإجراءات البديلة عن الملاحقة والمحاكمة وهو كما سبق القول تحول عن الدعوى الجنائية ويهدف لمنح الجاني فرصة و للاندماج داخل نسيج المجتمع مجددا^(٢٨).

عدم نجاع التحذير المشروط يؤدي الى المحاكمة والمتابعة بالجريمة المرتكبة أما عدم نجاح نظام الاختبار القضائي يعني تطبيق العقوبة المحكوم بها والتي تم إيقافها لإسعاف الجاني بتدابير إصلاحية تجنبه عقوبة الحبس القصيرة المدة^(٢٩).
الاختبار القضائي يكون بحكم بعد محاكمة المتهم ثم يتم إخضاعه للاختبار تجنباً للعقوبة السالبة للحرية وعكس ذلك الإنذار المشروط يصدر بمقرر من المدعي العام أو بموجب محضر من طرف الشرطة أو المرخص لهم بهذا الإجراء.

وأخيراً يمكن القول بأن الإنذار المشروط هو نتاج لفكر جاء به رواد الدفاع الاجتماعي من أجل اصلاح الجناة في سبيل تنوير طريقهم و من تم العفو عنهم لبداية طريق سليم بعيد عن المزالق التي قد يتعرض إليها الفرد بعد أن منح له المجتمع فرصة للتصالح معه والعيش في استقرار واطمئنان ولا يتأتى إلا باحترام مايلي:
أ- ضرورة الحرص على حماية المصلحة وترجيحها أثناء صدور قرار الإنذار المشروط لاسيما أثناء تنفيذها عن طريق إصلاح المجرم الذي استفاد منه حتى لا يعود إلى الاعتداء على مصالح المجتمع وحماية هذه المصالح لا تتحقق إلا بتأهيل المنذر.

(٢٨) - مراد بلولهي، بدائل إجراءات الدعوى العمومية. أطروحة دكتوراه. باتنة، الجزائر، ٢٠١٨، ص ٥٥-٦٥.

- مصطفى عفيفي: فلسفة العقوبة التأديبية وأهدافها، المرجع السابق، ص ١١٦.
(٢٩) - مقدم مبروك، عقوبة الحبس قصير المدة وأهم بدائلها، دراسة مقارنة، دار هومة الجزائر، سنة ٢٠١١، ص ١١٢.

- بندر فريد عبد الرحمان الخضراوي، السياسة الجنائية للحياة الفطرية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، ٢٠٠٦، ص: ١٦٣.

- بوسقيعة أحسن، الوجيز في القانون الجزائري الخاص، الجزء الأول، دار هومة الجزائر سنة ٢٠١٠، ص: ٥٥.

- بوضياف عمار، المحاكمة العادلة في النظام الجنائي الإسلامي والمواثيق الدولية دراسة مقارنة، ط١، دار جسور، الجزائر، سنة ٢٠١٠، ص: ١٥٥.

- ب- العمل على تثمين الإحساس الخلقي لدى المستفيد من الإنذار المشروط عن طريق تحسين سلوكهم الفردي، وسلوكهم الاجتماعي لتحقيق الضمان الاجتماعي استجابة لمقتضيات المصلحة العامة^(٣٠).
- ج- تنمية الشعور الديني لدى من صدر الإنذار المشروط لفائدتهم للمبادئ الدينية من تأثير على القانون وبالتالي الشعور الديني يعتبر جزءا معولا في إصلاح الفرد أخلاقيا وتنمية حسن التدين لديه^(٣١).
- د- وضع المستفيدين من الإنذار المشروط تحت نظام من الشروط التي تضمنها قرار الإنذار تتناسب مع جرمته كالمجرم السياسي الذي يجب تصحح أفكاره الخاطئة وفتح القنوات الشرعية الدستورية أمامه حتى يساهم في حركة المجتمع وتطويره.
- هـ- إخضاع المنذرين انذارا مشروطا لاسيما المصابين منهم بأمراض عضوية ونفسية إلى علاج ومراقبة طبية مستمرة كفيلة بإعادتهم أقوياء إلى حياتهم الطبيعية.
- و- لا يستقيم حال المنذرين انذارا مشروطا إلا إذا استقامت حالتهم المادية والنفسية، فبخصوص الحالة المادية يستوجب تدبير عمل شريف يعينهم على كسب قوتهم في مؤسسات الدولة العادية أما الحالة النفسية فتحسيسهم بدورهم في نماء المجتمع بواسطة العمل الذي يقدمونه^(٣٢).

^(٣٠)- حاتم بكار، استقصاء عوامل الإجرام و تقويم المجرمين، دراسة تحليلية لأصول علمي الإجرام والعقاب في ضوء المواجهات العامة للتشريع الجنائي الليبي، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر، سنة ٢٠٠١، ص: ٢٤٥.

- حاتم عبد الرحمن الشحات، تجريم تعريض الغير للخطر (نحو سياسة جنائية منعية عامة)، ط١، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، سنة ٢٠٠٣، ص: ١٧٧.

^(٣١)- عبد الرحمن صدقي، الجريمة والعقوبة في الشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٨٧، ص: ٩٨.

- عبد الرحمن خلفي، بدائل العقوبة، دراسة فقهية تحليلية تأصيلية مقارنة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، سنة ٢٠١٥، ص: ١٤٤-١٥٧.

^(٣٢)- حاتم بكار، استقصاء عوامل الإجرام وتقويم المجرمين، المرجع السابق، ص: ١٢٢.

ز- تعليق منح المنذرين انذارا مشروطا من نظام الوضع تحت الاختبار القضائي على نجاح تجربتهم وفترة اختبارهم بحي لا يصبح الإنذار حقا مكتسبا لهم إلا بعد النجاح في الاختبار^(٣٣).

ح- يجب أن يكون المؤطرين والمشرفين على نظام الاختبار أو على نظام المراقبة والتدابير البعدية والتي تلي صدور الإنذار المشروط على قدر كبير من التمرس ومستوى رفيع وسعة كبيرة في التدريب على المعاملة الإنسانية لهؤلاء العينة من الناس من المجرمين.

ط- كلا النظامين يقومان على فترة اختبار يمر بها الجاني بحيث يفرض خلالهما جملة من الشروط التي يتوجب عليها الالتزام بها تحت طائلة إلغاء نظام الاختبار أو الإنذار المشروط.

الخاتمة

وفي إطار تطوير أية منظومة تشريعية سواء في القانون المصري أو الجزائري في المجال الجنائي، بما يتناسب والمستجدات الوطنية والدولية يتوجب استحداث أنظمة جديدة، يسعى من خلالها المشرعين إلى تحقيق غرضين أساسيين؛ الأول يتمثل في إصلاح وإعادة تأهيل المحكوم عليهم وإدماجهم في المجتمع بطرق سلسة، بعيدة عن تلك الإجراءات الصعبة والمعقدة التي كانت تعرفها المنظومة التشريعية العقابية الجزائرية من قبل، وذلك بمسايرة التشريعات التي سارت على هذا النهج في مجال حماية حقوق وحريات الإنسان من جهة وتكريسا للمبدأ الدستوري الذي ينص على تدعيم وتعزيز قرينة البراءة من جهة أخرى وكل هذا في إطار احترام مبادئ المحاكمة العادلة، أما الهدف الثاني فهو الخروج من تلك الأزمة التي عانى منها مرفق القضاء والمتمثلة في كثرة القضايا التي تعرض عليه يوميا، مما نتج عنه عدم جودة ونموذجية الأحكام القضائية،

(٣٣) - سعداوي محمد صغير، العقوبة وبدائلها في السياسة الجنائية المعاصرة، دار الخلدونية للنشر

والتوزيع، الجزائر، ١٤٣٣هـ / ٢٠١٢م، ص: ٧٨-١٠٢

- سعيد علي الحسينية، دور القيم الاجتماعية في الوقاية من الجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، سنة ٢٠٠٦، ص: ١٨٨.

ناهيك عن بطئ الإجراءات وذلك من خلال تبنيه لأنظمة عقابية جديدة على غرار الوساطة الجنائية والمثول الفوري والأمر الجزائري.

ونظرا لما يشهده واقع المؤسسات العقابية في العالم، من تكس و اكتظاظ وما انجر عليه من تزايد نسب العود للجريمة واستحالة إعمال الدور الإصلاحي للعقوبة الذي يصعب تحقيقه في ضل هذا المناخ- إكتظاظ السجون- خصوصا العقوبات قصيرة المدة التي لا تتيح الفرصة للقائمين على المؤسسات العقابية لإكمال البرامج الإصلاحية والتأهيلية للمحكوم عليهم، ناهيك عن التكاليف الباهظة التي تتقل كاهل الدولة من غير أي جدوى، لهذه الأسباب اتجه المشرع الجزائري والمصري إلى تبني إجراءات من شأنها أن تقضي على هذه الأزمة، من أبرزها عقوبة العمل للنفع العام كبديل عن عقوبة الحبس قصير المدة ونظام المراقبة الإلكترونية كوسيلة لتنفيذ الجزاء خارج أسوار المؤسسات العقابية...

ولم نجد نظاما تبنى أسلوب الإنذار المشروط بشكل دقيق سوى النظام الإنكليزي والكويتي إلا اننا أثرنا البحث في التشريع الإنكليزي على ضوء القانون الذي تضمن قواعد ممارسة التحذيرات المشروطة للبالغين الجزء ٣ من قانون العدالة الجنائية لعام ٢٠٠٣ يناير ٢٠١٣ والذي تم تقديمه إلى البرلمان بموجب المادة ٢٥ من قانون العدالة الجنائية لعام ٢٠٠٣ وتلته مدونة الممارسات المنقحة للتحذيرات المشروطة للبالغين بموجب قانون العدالة الجنائية لعام ٢٠٠٣ بصيغته المعدلة بموجب قانون مفوضي الإيرادات والجمارك لعام ٢٠٠٥، وقانون الشرطة والعدالة لعام ٢٠٠٦، وقانون العدالة الجنائية والهجرة لعام ٢٠٠٨ ومدونة الممارسات المنقحة للتحذيرات المشروطة للبالغين التي عرضت على البرلمان عملا بالمادة ٢٥ من قانون العدالة الجنائية لعام ٢٠٠٣.

قائمة المصادر والمراجع**قائمة المصادر**

- القرآن الكريم

أولاً: الكتب**أ: الكتب العامة**

- السنة النبوية

١. ابن كثير الجزري، جامع الأصول، ج٣.
٢. أحمد شوقي سلطاني، مبادئ الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري، الجزء الأول ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، السنة ٢٠٠٣.
٣. أحمد ضياء الدين محمد خليل، الجزء الجنائي بين العقوبة والتدبير، دراسة مقارنة للعقوبة والتدابير الاحترازية.
٤. أحمد غوص بلال، النظرية العامة للجزاء الجنائي، دار النهضة العربية، طبعة ١٩٩٥.
٥. أحمد فتحي سرور، الجرائم الضريبية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠.
٦. أحمد فتحي سرور، القانون الجنائي الدستوري، دار الشروق، الطبعة الرابعة، سنة ٢٠٠٦.
٧. أحمد فتحي سرور، المواجهة القانونية للإرهاب، ط١، دار النهضة العربية القاهرة ٢٠٠٨.
٨. أحمد فتحي سرور، الوسيط في قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، الجزء الأول، طبعة سنة ١٩٨١
٩. أمل السعيد، شرح الأحكام العامة في قانون العقوبات الأردني - دراسة مقارنة الطبعة الأولى، سنة ١٩٨٩
١٠. أمين مصطفى محمد، النظرية العامة لقانون العقوبات الإداري، دار الجامعة الجديدة، مصر، ١٩٩٦.
١١. أوهابية عبد الله، شرح قانون العقوبات الجزائري، القسم العام، موفم للنشر ط١ الجزائر، سنة ٢٠١١.
١٢. بشقاوي منيرة، بوكحيل لخضر، المثلث الفوري في النظام القضائي الجزائري، دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، المجلد ١٣، العدد ٠١، السنة، ٢٠٢١.
١٣. بنتام، أصول الشرائع، ترجمة فتحي زغلول، دار الكتاب العربي، الطبعة ١، الجزء ١ القاهرة، مصر، سنة ٢٠١٢.
١٤. توفيق محمد الشاوي، فقه الإجراءات الجنائية، الطبعة الثانية، دار الفكر العربي سنة ١٩٥٤،
١٥. ثائر خالد عبد الله العقاد، حقوق الضحايا في ضوء أحكام القانون الدولي الجنائي، الطبعة الأولى، مصر، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، سنة ٢٠٠٦.
١٦. الجزيري (عبد الرحمان): الفقه على المذاهب الأربعة، الجزء ٥، الطبعة الثاني، القاهرة مصر، سنة ٢٠٠٣.
١٧. حسن صادق المرصفاوي، قصور الإجراءات الجنائية، دار الفكر العربي، طبعة ١٩٨٢.